

المغرب: ينبغي ضمان محاكمة عادلة للصحفي عمر الراضي أمام محكمة الاستئناف

في 19 يوليو/تموز حُكم على الصحفي الاستقصائي عمر الراضي بالسجن ست سنوات بتهمة الاغتصاب والتجسس في محاكمة شابتها انتهاكات لحقوقه في المحاكمة العادلة. فلم تسمح المحكمة لمحامي الدفاع باستجواب شاهد اثبات رئيسي، واستبعدت شهود دفاع رئيسيين وأدلة. ويُظهر قرار الحكم، الذي قامت منظمة العفو الدولية بمراجعته، الافتقار إلى الحياد في استدالات القاضي الذي استند إلى تخمينات وحُجج متحيزة بُغية إدانته. ينبغي على السلطات منح عمر الراضي محاكمة عادلة تتماشى مع القانون الدولي.

يُذكر أن عمر الراضي هو مؤسس وصحفي سابق في موقع "[لو ديسك](#)"، وهو موقع إخباري مغربي نشرَ محتوى انتقد فيه السلطات. وكان قد عمل مع وسائل إعلام وطنية ودولية، ومنها المحطة الإذاعية "راديو أتلانتك"، ومجلتا "لو جورنال ابدو مادير" و"تلكويل" وموقع "لكم" الإخباري. وقد ركّزت تحقيقاته على الشؤون السياسية، بما فيها العلاقات بين القوى السياسية ونُخب رجال الأعمال في المغرب والتحقيق في الفساد في أوساط السلطة. وفي عام 2013 حازَ الراضي على جائزة الصحافة الاستقصائية الأولى التي قدمتها منظمة دعم الإعلام الدولي والجمعية المغربية من أجل صحافة الاستقصاء عن التحقيق الذي أجراه في استغلال مقالع الرمال ونُشر في موقع "لكم". وفي عام 2016، كتب تقريراً استقصائياً، عُرف على نطاق واسع باسم "خدام الدولة" ذكر فيه أسماء نحو 100 شخصية من كبار المسؤولين الذين زُعم أنهم استولوا على أراضي الدولة بصورة غير مشروعة.

في يونيو/حزيران 2020، كشف تقرير أصدرته منظمة العفو الدولية تعرّض هاتف عمر الراضي المحمول للاختراق بعدة هجمات باستخدام تقنية جديدة متطورة ثبتت خلسة برنامج بيغاسوس للتجسس سيئ السمعة التابع لمجموعة إن إس أو. وقد حدثت تلك الهجمات في فترة تعرّض فيها عمر لمضايقات متكررة من قبل السلطات المغربية، وحدثت إحداها بعد أيام قليلة من تعهد مجموعة إن إس أو بوقف استخدام منتجاتها في ارتكاب انتهاكات حقوق الإنسان، واستمرت حتى يناير/كانون الثاني 2020 على الأقل.

وبعد ذلك بمدة وجيزة، أي في يوليو/تموز 2020، استدعت السلطات عمر الراضي أكثر من 10 مرات للتحقيق

في مزاعم التجسس. وفي 29 يوليو/تموز، اعتقلته السلطات بتهمة "المساس بالسلامة الداخلية والخارجية للمغرب" استناداً إلى اتهامه بأنه كان قد تلقى أموالاً من مصادر "ذات صلة بأجهزة استخبارات خارجية". وتعتبر منظمة العفو الدولية هذه التهم بأنها ملفقة لأنها تتعلق بمنح بحثية في إطار برنامج زمالة للصحافة، والاستشارات المستقلة، وكلاهما مشمولان بحماية حقه في حرية التعبير.

كما اتهم عمر الراضي بجرم "الاغتصاب" و"الاعتداء غير اللائق على أنثى" بعد أن زعمت زميلة سابقة له في موقع "لو ديسك" بأنه اعتدى عليها في ليلة 12 / 13 يوليو/تموز 2020 في غرفة المعيشة في منزل مدير الموقع، حيث كان الصحفيون والموظفون يقضون ليلتهم فيه بسبب الإغلاقات المرتبطة بتفشي وباء كوفيد-19. وقد نفى الراضي تلك التهمة. إن من المهم للغاية بوجه عام إجراء تحقيقات سليمة في جميع مزاعم الاعتداءات الجنسية، وتقديم مرتكبيها إلى ساحة العدالة. ومع ذلك، وبغض النظر عن مدى جدية التهم المسندة إليه، فإن السلطات يجب أن تكفل للراضي معاملة عادلة ومحاكمة عادلة.

في 4 نوفمبر/تشرين الثاني 2021 بدأت محاكمة الراضي أمام محكمة الاستئناف في الدار البيضاء. ومن المقرر عقد الجلسة الأخيرة لمحكمة الاستئناف في 3 مارس/آذار 2022. وقال أحد محاميه لمنظمة العفو الدولية إن العيوب التي شابته محاكمته أمام المحكمة الابتدائية، المفصلة أدناه، استمرت في محكمة الاستئناف.

وخلال محاكمات الراضي أمام المحكمة الابتدائية ومحكمة الاستئناف، لاحظت منظمة العفو الدولية عدة خروقات لمبدأ ضمانات المحاكمة العادلة.

استبعاد شهود الدفاع وأدلة النفي

أدلى عماد ستيتو، وهو صحفي وزميل عمر الراضي في موقع "لو ديسك"، بشهادته أمام الشرطة القضائية وقاضي التحقيق، وقال فيها إنه في ليلة حصول العلاقة الجنسية المزعومة كان موجوداً في منزل مدير "لو ديسك" وأنه نام على أريكة تبعد نحو 10 أمتار عن الأريكة حيث حصلت العلاقة الجنسية، وذلك وفقاً للمخطط الذي رسمه الدرك لمشهد الجريمة المزعومة والذي اطلعت منظمة العفو الدولية عليه. وقد أكد عماد رواية الراضي للحقائق قائلاً إنه سمع ممارسة الجنس بين الراضي والمشتكية، وقال إنها تمت بالتراضي لأنه لم يسمع أية "نداءات لإنقاذها، أو أصوات تدل على وقوع عنف أو ما شابه"¹. ووفقاً لملف القضية، فإن المشتكية قالت

1 قرار الحكم، غرفة المحكمة الابتدائية في محكمة الاستئناف بالدار البيضاء، 19 يوليو/تموز 2021، ص. 28.

للشرطة القضائية وقاضي التحقيق في البداية إن ستيتو كان نائماً أثناء عملية "الاغتصاب"، ولكن عندما أدلى بشهادته بأنه كان مستيقظاً وأكد رواية الراضي للحقائق، فتح المدعي العام تحقيقاً ضد ستيتو في أكتوبر/تشرين الأول 2020. وفي 18 مارس/آذار 2021 اتهمه قاضي التحقيق "بالمشاركة في الاغتصاب" على الرغم من أن الضحية المزعومة لم تتهم ستيتو بأنه شارك في الاعتداء. وحُكم على ستيتو بالسجن لمدة سنة بتهمة "عدم تقديم المساعدة لشخص تعرض لخطر، وعدم إبلاغ السلطات بوقوع جريمة".

وفي قرار الحكم استبعد القاضي شهادة ستيتو بلجوئه إلى "المحاجة الدائرية" بالقول إن ستيتو في هذه المحاكمة متهم، وشهادته لا يُعتد بها لأن "نفي التهم يعتبر لصالحه". وبدلاً من فحص شهادته بشكل موضوعي وحيادي، لجأت المحكمة إلى إلغاء القيمة الدليلية لشهادته كشاهد دفاع. وعلاوةً على ذلك، فإن ذلك يعتبر نوعاً من إساءة استخدام العملية بهدف توجيه تهم ضد شاهد الدفاع بهذه الطريقة، ويبدو أنها صُممت لتقويض أدلته.

إن الحكم على ستيتو في غياب أي دليل إثبات ضده وإظهار أنه كان مشاركاً في الواقعة أو أنه تقاعس عن مساعدة المشتكية، التي ادعت أنها لم تصرخ أو تطلب المساعدة لأنها شعرت بالشلل، إنما يُظهر التحيز وعدم التقييم الموضوعي لأدلة الدفاع والادعاء بدون افتراضات مسبقة بشأن القضية.

كما رفضت المحكمة استدعاء عدد من الشهود الآخرين للإدلاء بشهاداتهم استناداً إلى أسس زائفة، وبذلك حرمت المتهم من حقه في تقديم أدلة نفي. وقد اتهم الراضي بالتجسس استناداً إلى صلاته بدبلوماسيين من السفارة الهولندية في المغرب وعمله الاستشاري مع عدة منظمات، من بينها [مؤسسة بيرثا، وG3 \(مجموعة الحوكمة الرشيدة\) ومؤسسة K2 للنزاهة](#)، والتي اتهمتها المحكمة بأنها وكالات أو منظمات أجنبية لديها نوايا شريرة تجاه المغرب.²

وزعم قاضي التحقيق والمدعي العام والمحكمة أن أحد الدبلوماسيين المدعو أرنو سيمونس هو اسم مستعار لعميل للمخابرات الهولندية، لأنهم لم يتمكنوا من العثور على اسمه في قائمة الدبلوماسيين المسجلين لدى وزارة الخارجية المغربية. ورفضت المحكمة جميع طلبات الدفاع باستدعاء ذلك الشخص للإدلاء بشهادته على الرغم من أن السيد سيمونس عرّف بنفسه علناً ونفى أن يكون عميلاً للمخابرات وتطوَّع لإدلاء شهادته. وقال إن مزاعم التجسس الموجَّهة للراضي لا أساس لها، وإن اتصالاته مع الراضي كانت متسقة مع دوره كملحق ثقافي في

berthafoundation.org; g3.co; k2integrity.com 2

السفارة الهولندية.

كما رفضت المحكمة جميع طلبات فريق الدفاع عن عمر الراضي باستدعاء الشهود من مؤسسة بيرثا، الذين قالوا إنهم مستعدون للإدلاء بشهاداتهم. وكانت مؤسسة بيرثا قد أصدرت عدة بيانات أكدت فيها أن الراضي تلقى أموالاً للتحقيق في كيفية إسهام العلاقة بين الملكية والأرباح والسياسة في حالة انعدام العدالة في الأرض والسكن. وركّز عمله على "كيفية استخدام الدولة المغربية مصادرة الأراضي القبلية لمصلحتها الخاصة".³ ولجأت المحكمة إلى المحاججة الدائرية لرفض الطلبات، واعتبرت "التعامل مع هذه المنظمات فعلاً جُرمياً لأنها مرتبطة بأجهزة استخبارية، ولأن شهاداتها لن تكون محايدة لكونها صاحبة مصلحة في القضية".⁴

إن الحق في المثل أمام محكمة محايدة شرط أساسي للحق في محاكمة عادلة بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان. إذ تنص المادة 14 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، الذي صدّقت عليه المغرب، على أن "من حق كل فرد أن تكون قضيته محل نظر منصف وعلمي من قبل محكمة مختصة مستقلة وحيادية مُنشأة بحكم القانون". كما تنص على حق كل شخص يواجه تهماً جنائية بأن "يناقش شهود الاتهام بنفسه أو من قبل غيره، وأن يحصل على الموافقة على استدعاء شهود النفي بذات الشروط المطبقة في حالة شهود الاتهام".

وهذا يقتضي ألا يكون للقضاة والمحققين مصلحة في القضية المنظورة، وألا يكون لهم رأي مسبق بشأنها، وألا يتصرفوا بطريقة تعزز مصالح أحد الأطراف. ويجب أن تُتخذ القرارات المتعلقة بالحقائق بصورة محايدة، وعلى أساس الأدلة فقط، كما يجب أن تستند الحقائق إلى القوانين المعمول بها.

حرمان فريق الدفاع من الحق في استجواب شهود الإثبات

في أغسطس/آب 2020 أضاف قاضي التحقيق إلى ملف القضية كدليل إفادة مشفوعة بالقسم لرجل اسمه حسن آيت برايم، قالت المشتكية إنه خطيبها. وبحسب تلك الشهادة، المؤرخة في 10 أغسطس/آب 2020، والتي أطلعت عليها منظمة العفو الدولية، قال الرجل إنه كان على علاقة جديّة "علاقة صداقة" مع المشتكية، وكان يمكن أن تتطور إلى خطوبة أو زواج، مع أنهما لم يلتقيا وجهاً لوجه مطلقاً. وفي الوثيقة كتب آيت برايم أن المشتكية اتصلت به ليلة وقوع الجريمة المذكورة وأنهما أجريا مكالمة بالفيديو على واتس آب في الساعة الثانية

3 مؤسسة بيرثا، "عمر الراضي: المغرب"، 2020، متاح على: berthafoundation.org/story/bertha-challenge-fellow-omar-radi

4 قرار الحكم، غرفة المحكمة الابتدائية في محكمة الاستئناف بالدار البيضاء، 19 يوليو/تموز، 2021، ص. 106.

صباحاً، عندما شاهد "رجلاً يرتدي سروالاً داخلياً وهو يمر خلف الأريكة، في تلك اللحظة انتهت المكالمة بسرعة". وقال آيت برايم إنه "لا يعرف حقيقة ما حدث" بعد انتهاء المكالمة. ووفقاً لقرار الحكم وملف القضية، اللذين أُطلعت عليهما منظمة العفو الدولية، فإن آيت برايم شهد شخصياً أمام قاضي التحقيق في 12 أغسطس/آب 2020 في المكتب الذي أُكِّد فيه شهادته الخطية.

وأثناء المحاكمة طلب فريق الدفاع من القاضي استدعاء حسن آيت برايم لاستجوابه. بيد أن المحكمة رفضت الطلب لأسباب مشبوهة، وقالت إنها تتمتع بسلطات تقديرية تقرر بموجبها أي الشهود ينبغي استدعاؤهم وأيهم لا حاجة بها لاستدعائهم للإدلاء بشهاداتهم مرة أخرى في المحكمة طالما تم الاستماع إليهم من قبل قاضي التحقيق، واكتسبت شهاداتهم قيمة إثبات.⁵

في 6 أغسطس/آب 2020، أجرت طبيبة تعمل في مستشفى ابن سينا الحكومي فحصاً طبياً للمشتكية وأصدرت شهادة طبية. وفي 5 مارس/آذار 2021 قدّم محامو المشتكية ذلك الدليل الجديد، بعد مضي سبعة أشهر على إصدار الشهادة، ولم يتم إشعار محاميي الدفاع عن الراضي بوجود الدليل إلا في أبريل/نيسان 2021، عندما بدأت المحاكمة أمام المحكمة الابتدائية. وفي مرحلة الاستئناف، طلب فريق الدفاع من القاضي استدعاء الطبيبة التي كانت قد أصدرت الشهادة لاستجوابها بشأن النتائج التي توصلت إليها. لكن المحكمة رفضت الطلب بدون إبداء الأسباب.

إن حق المتهم في استدعاء واستجواب الشهود يُعتبر عنصراً أساسياً من عناصر الحق في الدفاع ومبدأ تكافؤ الفرص بين الأطراف، وهو مكفول بموجب القوانين والمعايير الدولية. وإن الحق في استجواب شهود الإثبات يكفل للدفاع فرصة الطعن في الأدلة المقدمة ضد المتهمين. وكما ذكرت لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان "تطبيقاً لمبدأ تكافؤ الفرص القانونية، يُعد هذا الضمان مهماً لكفالة فعالية دفاع المتهم ومحاميه، ويكفل للمتهم بالتالي السلطات القانونية ذاتها المتمثلة في استدعاء الشهود واستجواب أو إعادة استجواب أي متهم يقدمه الادعاء".⁶

5 قرار الحكم، غرفة المحكمة الابتدائية في محكمة الاستئناف بالدار البيضاء، 19 يوليو/تموز 2021، ص. 208.

6 اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، التعليق العام رقم 32، المادة 14: الحق في المساواة أمام المحاكم وهيئات القضاء وفي محاكمة عادلة، وثيقة الأمم المتحدة

رقم:

U.N. Doc. CCPR/C/GC/32 (2007)

وينبغي تقديم جميع الأدلة بحضور المتهم في جلسة استماع علنية، وذلك كي يكون بالإمكان الطعن في صدقية الأدلة وصدقية الشهود ونزاهتهم.

رفض الأدلة التي تُظهر جوانب عدم الاتساق في إفادة الضحية

في مقابلة نشرت على "يوتيوب" في 21 أكتوبر/تشرين الأول 2020، ذكرت المشتكية ثلاث مرات أن "خطيبها" كان "يشاهد" حصول العلاقة الجنسية مباشرة على رابط الفيديو، غير أن آيت برايم ذكر في إفادته الخطية وأثناء جلسة الاستماع الوجيهة أمام قاضي التحقيق قبل ثلاثة أشهر أن المكالمة بالفيديو توقفت قبل أن يشاهد أي نشاط جنسي.

ووفقاً للسجل الرسمي لإفادتها أمام الدرك، فإن المشتكية لم تذكر ما قالته في المقابلة التي أُجريت معها على اليوتيوب بعد ثلاثة أشهر، من أن آيت برايم كان يشاهد حصول العلاقة الجنسية، ولم تقل ذلك في أي وقت من أوقات المحاكمة.

في 16 يوليو/تموز 2021 طلب أحد محاميي الدفاع عن الراضي من المحكمة السماح بتقديم قرص مدمج سُجِّلت عليه المقابلة على يوتيوب كدليل، بهدف إظهار عدم الاتساق الواضح في رواية المشتكية للحادثة، لكن القاضي رفض بحجة أن قبول أدلة جديدة في المحاكمة فات أوانه. كما أن التناقض الواضح بين إفادتها الواردة في تلك المقابلة وبين ما قالته للدرك وللسلطات القضائية لم يتم فحصه ومناقشته في المحكمة، ولم يتم استجوابها بشأنه، لا في المحكمة الابتدائية ولا في محكمة الاستئناف.

إن ذلك لا يتسق مع الحق في المحاكمة العادلة، ولا سيما الحق في فحص الأدلة ضد المتهم بشكل كافٍ. وعلاوةً على ذلك، ثمة انتهاك لمبدأ تكافؤ الفرص فيما يتعلق بالسماح للدعاء العام بتقديم أدلة بدون أسس متساوية مع الدفاع.

محدودية الاتصال بمحاميه

في 1 يونيو/حزيران 2021، وأثناء جلسة محاكمة الراضي في محكمة الاستئناف بالدار البيضاء، اشتكى عمر الراضي إلى القاضي بشأن انعدام الخصوصية في الغرفة التي يتشاور فيها مع فريق الدفاع عنه في السجن. وقد ظل هذا الافتقار إلى الخصوصية مستمراً منذ بدء المحاكمة، مثلما أكد أحد محاميي الراضي، الذي قال

إن اجتماعاته داخل السجن مع موكله تُعقد بحضور أربعة من عملاء الأمن. يتعين على السلطات احترام سرية الاتصالات والمشاورات في إطار العلاقة المهنية بين المحامين والموكّلين، بما يتفق مع القانون الدولي والمعايير الدولية.⁷

في 29 يونيو/حزيران 2021، سافر المحامي الدولي للراضي، كريستوف مارشاند، الذي يمثله في إجراءات الأمم المتحدة، إلى الدار البيضاء لحضور المحاكمة، ولكنه مُنع من دخول البلاد وأُعيد قسراً إلى بلجيكا. ولم يتلقَ تفسيراً لعودته إلى أن وصل إلى بلجيكا. إن أمر الترحيل يبرر المنع على أسس مبهمة، في إشارة إلى القانون المغربي المتعلق بدخول وإقامة الأجانب في المملكة المغربية، الذي يسمح برفض دخول المواطنين الأجانب الذين يمكن أن يشكلوا "تهديداً للنظام العام".

استنتاجات متحيزة في تهمة التجسس

استندت المحكمة إلى حجج متحيزة كي تحكم على عمر الراضي بتهمة التجسس، فأظهرت بذلك انعدام الحياد على نحو صارخ. فقد استخدمت مكالمات هاتفية مسجلة واتصالات متبادلة حول أوضاع حقوق الإنسان في البلاد مع دبلوماسيين أجانب مقيمين في المغرب، وذلك بهدف التوصل إلى نتيجة مفادها أنه كان عميلاً لبلدان أجنبية، على الرغم من عدم توفر أدلة على أنه كان قد أرسل معلومات سرية أو خدم مصالح أجنبية.⁸

فعلى سبيل المثال اعتبرت المحكمة إحدى تلك المكالمات التي جرت بين الراضي وفرانك هويسنغ، وهو دبلوماسي في السفارة الهولندية بالرياض، طلب فيها الأخير من الراضي القدوم إلى السفارة لتعريفه على السكرتير الأول الجديد، دليلاً على أنه "تم تسليم مخبرين من جاسوس إلى آخر عندما اقترب موعد انتهاء مهمته" (الصفحة 230 من قرار الحكم).⁹

ونصّ قرار الحكم في الصفحة 231 على أنه: "في الفترة بين مارس/آذار 2016 ومارس/آذار 2020، لم يكن الراضي موظفاً لدى أي منظمة إعلامية؛ ولذا يمكن الاستنتاج بأن رحلاته الميدانية إبان [احتجاجات الريف] لم

7 المبادئ الأساسية للأمم المتحدة بشأن دور المحامين، المبدأ 22؛ الفصل NI(C) من مبادئ المحاكمة العادلة في أفريقيا (e) ينبغي إتاحة الفرص والوقت والمرافق الكافية لجميع الأشخاص المعتقلين والمحتجزين والمسجونين، لزيارتهم والاتصال بهم من قبل محامين بدون تأخير أو تنصت أو رقابة، وبسرية تامة.

8 قرار الحكم، غرفة المحكمة الابتدائية في محكمة الاستئناف بالدار البيضاء، 19 يوليو/تموز 2021.

9 قرار الحكم، غرفة المحكمة الابتدائية في محكمة الاستئناف بالدار البيضاء، 19 يوليو/تموز 2021، ص. 230

تكن تتعلق بأي عمل صحفي، وإنما تمت بهدف جمع معلومات بشأن تلك الأحداث نيابة عن السفارة الهولندية".¹⁰

إن "استنتاج" المحكمة يعتبر ضرباً من التخمينات. كما أنه يتجاهل حقيقة أن الراضي أوضح لمحتفي الشرطة والمدعي العام وقاضي التحقيق مراراً وتكراراً في المحكمة أنه كان يعمل صحفياً مستقلاً خلال الفترة المعنية.

وفي المحكمة ادّعى الراضي أن شركة استشارات بريطانية تعاقدت معه لتزويدها ببحث موجز ومحدد حول القطاع الزراعي في المغرب، مفترضاً أن مثل ذلك البحث سيستند جزئياً إلى الانترنت. وفي الصفحة 234، يعلق قرار الحكم على ذلك الادعاء على النحو الآتي: "إن البحث في الانترنت ومعاينة المواقع الإلكترونية المتخصصة أمر لا يتطلب خدمات المتهم، ولذا فإنه لا بد أنه قدّم خدمة أخرى مريبة إلى الشركة البريطانية." وليس ثمة ما يمنع أي شركة من توظيف أي متعاقدين، بمن فيهم الراضي، من القيام ببحوث تستند إلى الانترنت. إن استنتاج المحكمة هذا يُعتبر ضرباً من التخمين ولا يمكن أن يشكّل دليل إدانة.

10 قرار الحكم، غرفة المحكمة الابتدائية في محكمة الاستئناف بالدار البيضاء، 19 يوليو/تموز 2021، ص. 231